

# فيديو || تصاعد أعباء الديون والظروف الدولية يضعان الاقتصاد المصري أمام اختبار صعب



الأربعاء 6 مايو 2026 09:00 م

في ظل مشهد اقتصادي عالمي مضطرب، تتزايد الضغوط على الاقتصاد المصري بشكل ملحوظ، مدفوعة بارتفاع مستويات الدين العام وتنامي الحاجة إلى تدفقات تمويلية مستمرة، هذا الواقع يضع الحكومة أمام معادلة شديدة التعقيد، تتطلب تحقيق توازن دقيق بين الوفاء بالالتزامات المالية والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي

وتكشف تقديرات وتقارير متداولة عن توجه متصاعد نحو البحث عن مصادر تمويل جديدة، سواء من خلال القروض أو عبر اتفاقات مع مؤسسات دولية، في محاولة لتأمين احتياجات البلاد من النقد الأجنبي، ويأتي ذلك في وقت تتزايد فيه تكلفة خدمة الدين، بالتوازي مع تراجع أو تذبذب بعض الموارد التقليدية للدولة، ما يعقّق من حجم التحدي

## التمويل الخارجي هل حل سريع أم أزمة مؤجلة؟

يرى محللون اقتصاديون أن الاعتماد المتزايد على أدوات التمويل الخارجي يعكس محاولة لتجاوز الأزمات قصيرة الأجل، لكنه يثير تساؤلات جوهرية حول مدى استدامة هذا النهج

فمع تراكم القروض وارتفاع فوائدها، تتسع الفجوة بين الموارد والالتزامات، ما قد يؤدي إلى ضغوط أكبر في المستقبل

وفي هذا السياق، حذرت الإعلامية دعاء حسن خلال برنامجها "إيه الحكاية" من خطورة الاستمرار في نفس المسار، مشيرة إلى أن الاعتماد الدائم على الاقتراض لسد الالتزامات المالية لا يمكن اعتباره استراتيجية اقتصادية طويلة المدى، بل يكشف عن ظل أعمق في بنية الإيرادات

وأكدت أن أي اقتصاد لا يمتلك القدرة الكافية على الاعتماد على موارده الذاتية يظل عرضة للتقلبات، خاصة مع التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية العالمية

كما شددت على أن الأزمة لا تكمن فقط في حجم الدين، بل في كيفية إدارته وتوجيهه نحو استثمارات إنتاجية حقيقية، بدلاً من استخدامه لسد فجوات مؤقتة

<https://www.youtube.com/watch?v=9NdB4PLa21U>

## اقتصاد مكشوف أمام الخارج وغياب الإنتاج يطيل الأزمة

على المستوى الخارجي، تزيد البيئة الدولية غير المستقرة من كلفة النموذج المصري، لأن ارتفاع أسعار الفائدة وتراجع شهية المستثمرين في الأسواق الناشئة يجعلان التمويل أصعب وأعلى، وبذلك لا تستطيع الحكومة الاعتماد على الأموال الساخنة أو القروض الميسرة باعتبارها ضماناً دائماً لعبور الأزمات

من هنا، تخدم قراءة إسحاق ديوان، أستاذ الاقتصاد السياسي والخبير في أزمات الديون بالمنطقة، زاوية الاستدامة بوضوح، لأنه يرى أن الاقتصادات التي تعتمد على التمويل الخارجي دون إصلاح سياسي واقتصادي عميق تظل رهينة للدائنين والأسواق، وتفقد قدرتها على اختيار مسار تنموي مستقل

وبناء على ذلك، يصبح تذبذب الإيرادات التقليدية مثل قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين عاملاً مضاعفاً للضغط، لأن هذه المصادر لا تكفي وحدها عندما ترتفع آجال السداد وتزداد تكلفة الفوائد، ولذلك تحتاج مصر إلى قاعدة تصدير وصناعة وزراعة قادرة على جلب عملة صعبة بصورة مستمرة

كما أن استمرار السياسات المالية نفسها يضيق هامش الحركة أمام صانع القرار، كما حذرت دعاء حسن، لأن الحكومة التي تنفق معظم طاقتها على توفير تمويل جديد لا تملك مساحة كافية للاستثمار المنتج، ولا تستطيع حماية الفئات الأضعف عندما تأتي صدمة خارجية في الطاقة أو الغذاء أو الفائدة

لذلك، تبدو الأسئلة المفتوحة أكثر حدة من أي وقت سابق، هل تستطيع الحكومة وقف تحويل الموازنة إلى ماكينة سداد، وهل تراجع دور الدولة ومشروعاتها المكلفة، وهل تتحول خطط الإصلاح إلى إنتاج وصادرات وفرص عمل، أم تستمر السلطة في تحميل المواطنين ثمن أزمة صنعها قراراتها

### الفجوة بين الخطط والواقع

في المقابل، تعلن الحكومة بشكل متكرر عن برامج إصلاح اقتصادي تستهدف تحسين كفاءة الإنفاق وتعزيز معدلات النمو، إلا أن مراقبين يرون أن التحدي الحقيقي لا يكمن في صياغة الخطط، بل في تنفيذها وتحقيق نتائج ملموسة يشعر بها المواطن

وتزداد حدة هذا التحدي في ظل استمرار معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، ما يضع ضغوطاً مباشرة على مستوى معيشة المواطنين، ويجعل أي إصلاحات اقتصادية مرهونة بقدرتها على تحسين الواقع اليومي

### بيئة دولية معقدة تضاعف الأزمة

تتزامن هذه التطورات مع ظروف دولية غير مواتية، حيث تشهد الأسواق العالمية ارتفاعاً في أسعار الفائدة، إلى جانب تراجع تدفقات الاستثمار نحو الاقتصادات الناشئة وهو ما يجعل الحصول على تمويل خارجي أكثر صعوبة وكلفة، ويزيد من الضغوط على الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاقتراض، ومنها مصر

وفي النهاية، لا يكمن الاختبار الحقيقي في قدرة الحكومة على توقيع اتفاق جديد أو تحصيل دفعة قرض إضافية، بل في قدرتها على كسر دائرة الاقتراض التي صنعها سياسات طويلة من الإنفاق غير المنتج وضعف الإيرادات، لأن الاقتصاد الذي لا ينتج عملة صعبة سيبقى تحت ضغط الدائنين مهما تغيرت الشعارات